مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٧٧**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ناتاليغاوا	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

07-59585 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي سنغافورة وميانمار واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سوي (ميانمار) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مينون (سنغافورة) والسيد تاكاسو (اليابان) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطى الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة كي أطلع مجلس الأمن على زيارتي الأخيرة لميانمار، في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي قمت بها نيابة عن الأمين العام في إطار ولاية مساعيه الحميدة.

أود في البداية أن أشكر حكومة ميانمار على تقديم موعد زيارتي إلى الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وكما يعلم أعضاء المجلس فقد جاءت هذه المهمة بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قمت بها في ذروة الأزمة الأخيرة في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي كان المحور الرئيسي لمهمتي هو المتابعة والتسهيل، حيثما أمكن ذلك، لتنفيذ التوصيات الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل التي قُدمت أثناء زيارتي السابقة من أجل معالجة الشواغل الخطيرة الناجمة عن الأزمة.

وكما كان الحال في المرة الأخيرة، نظمت السلطات برنامجي بحيث عُقدت أغلب اجتماعاتي في العاصمة الجديدة ناي بي تاو، باستثناء عصر اليوم الأخير الذي أمضيته في يانغون. ورغم أنه لم يكن ممكنا هذه المرة الاجتماع مع كبير اللواءات ثان شوي، تم وضع ترتيبات لي للقاء رئيس الوزراء الجديد، اللواء ثين سين، الذي تركت معه رسالة موجهة من الأمين العام إلى كبير اللواءات. وبالإضافة إلى رئيس الوزراء، التقيت مع جميع الأعضاء المهمين في الحكومة، بمن فيهم وزراء الخارجية والإعلام والثقافة والعمل، بصفتهم أعضاء في الفريق الرسمي لمجلس الدولة للسلام والتنمية وأعضاء في لجنة صياغة الدستور المنشأة حديثا. وعقدت أيضا اجتماعات منفصلة مع وزير العمل بصفته الوزير المعين حديثا للعلاقات مع داو أونغ سان سو كي، وكذلك مع وزير الخارجية ووزير التخطيط ووزير الشؤون الدينية.

والتقيت أيضا مع الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الفريق ثيها ثورا أونغ ميينت أو. ورغم أسفي على عدم تمكني من الالتقاء مع جميع المتحاورين الذين طلبت لقاءهم، مثل ممثلي جماعة طلاب جيل ٨٨، وأعضاء البرلمان المنتخبين في عام ١٩٩٠، والرهبان والمعتقلين، نظمت الحكومة لقاءات لي مع جماعات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطة اتحاد التضامن والتنمية، واتحاد المرأة في ميانمار، وغرفة تجارة ميانمار، وجمعية الصليب الأحمر الوطنية، وكذلك مع أحزاب سياسية، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني لشعب باو. كما دعت الحكومة السلك الدبلوماسي إلى لقائي في ناي بي تاو. وفي يانغون، استقبلني كبار رهبان لجنة ولاية سانغا ماها، وسنح لي لقاء الفريق القطري للأمم المتحدة، في مبنى الأمم المتحدة، وكذلك لقاء داو أونغ سان سو كيي نفسها.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد جاءت زيارتي لميانمار في أعقاب بيان أصدره رئيس الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر واعتماد بيان رئاسي لمجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37)، وأعرب كلاهما عن التأييد القوي لدور مساعي الأمين العام الحميدة وللجهود التي أبذلها نيابة عنه، ودعيا حكومة ميانمار إلى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة.

ومن المهم أيضا أن نذكر أنفسنا بالخطوات الإيجابية الأولى التي اتخذتها الحكومة منذ زيارتي الأخيرة. فبناء على اقتراحنا، رفعت الحكومة فعلا حظر التجوال الذي كان مفروضا خلال المظاهرات، وسحبت جميع القوات العسكرية الظاهرة للعيان من الشوارع، ووفقا لأرقامها أطلقت سراح أكثر من ٢٧٠٠ شخص كانوا قد احتجزوا أثناء المظاهرات، بمن فيهم حوالي ٧٠٠ راهب، فضلا عن المعتقلين السياسيين، ومنهم ناشطون بارزون وحوالي ٥٠ عضوا من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي هو حزب أونغ سان سو كيي. ومن المهم أن الحكومة عينت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وزير العمل اللواء أونغ كيي وزيرا للعلاقات مع داو أونغ سان سو كيي، وعُقد أول اجتماع بينهما في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وعينت الحكومة أيضا لجنة صياغة الدستور المؤلفة من ٥٤ عضوا والتي لم تجتمع بعد بكامل هيئتها. وأخيرا، وافقت الحكومة على استقبال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد باولو بينهيرو، الموجود حاليا في البلد، ووافقت الحكومة أيضا من حيث المبدأ على استقبال وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لكن في نفس الوقت، ثمة شواغل لا تزال قائمة بشأن التقارير المستمرة عن انتهاك السلطات لحقوق الإنسان وعما إذا كانت الحكومة مستعدة للمضي قدما بسرعة في اتجاه جديد. ولذلك يسعدني أنني أجريت مناقشات صريحة وموسعة مع كل نظرائي بشأن جهود ميانمار للاستجابة للشواغل والتوقعات الدولية عقب المظاهرات الأخيرة. والواقع أن إحدى تلك المناقشات التي أجريتها تم بثها مباشرة على التلفزيون الوطني.

ومن الناحية السلبية، لم تقدم الحكومة بعد تأكيدات بأنها سترفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كيي. وقد أكدت للحكومة على أن الطريق الأنسب لجعل التزامهم بالحوار مع داو أونغ سان سو كيي واقعا هو الإفراج عنها دون تأخير، لكي يتسنى لها أن تصبح شريكا كاملا في الحوار الذي نتوخاه جميعا.

ولم يُحدد بعد موعد لبدء الحوار الحقيقي. لكن، من الأهمية بمكان أن نسجل أن الأطراف لا تزال في المرحلة الأولى من المناقشات التي تشمل مشاورات، جرت مرة أخرى في الأسبوع الماضي، بين داو أونغ سان سو كيي

واللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

وأخيرا، ما زال يتعين على الحكومة تقديم إشارة بشأن الجدول الزمني المقترح للخطوات القادمة في خارطة الطريق السياسية الخاصة بها عقب استكمال المؤتمر الوطني في ٣ أيلول/سبتمبر. ولئن كانت الحكومة قد أكدت لي أنها تعتزم المضي قدما في صياغة دستور وإجراء استفتاء وانتخابات، فقد شددت على أنه كلما كان هناك وضوح أكثر بشأن توقيت تلك الخطوات ستزداد مصداقية العملية.

وبالرغم من أن مهمتي لم تحقق كل النتائج المنشودة، فبإمكاني أن أنقل إليكم بعض النتائج الإيجابية، التي أود تسليط الضوء عليها هنا. فللمرة الأولى منذ أن فرضت الإقامة الجبرية لآخر مرة على داو أونغ سان سو كي في أيار/مايو ٢٠٠٣، سمح لها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن تعلن، من خلالي، عن التزامها بمصلحة الدولة والتعاون مع الحكومة عن طريق الحوار الهادف والمحدد زمنيا وعن دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ثانيا، سُمح لها مباشرة بعد إدلائها ببيانها، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لأول مرة منذ أربع سنوات، بأن تلتقي مع اللجنة المركزية التنفيذية لحزبها، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وللمرة الثانية بأن تلتقي وزير العلاقات أونغ كي.

ثالثا، أكد رئيس الوزراء مجددا على ثقة الحكومة الكاملة بالمساعي الحميدة للأمين العام ودعمها لها، ووجه إليّ الدعوة للعودة إلى ميانمار – على حسب عبارته، ”مرة تلو مرة تلو الأخرى“ – بما في ذلك الدعوة إلى الاجتماع مع لجنة صياغة الدستور، عندما تلتئم، لمناقشة الطرق الكفيلة بتوسيع نطاق العملية الدستورية. ووافقت الحكومة من حيث المبدأ على إنشاء مكتب اتصال صغير في يانغون ليدعم مهمة المساعي الحميدة.

رابعا، كما أكدت لي الحكومة بأنها ستفرج عن المزيد من المحتجزين وأنه لن تتم أي اعتقالات جديدة. وفي ذلك الصدد، وافقت مبدئيا على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بمقابلة المحتجزين. وفي نفس الوقت، فقد وافقت أيضا على زيارة مبكرة للمقرر الخاص بنهيرو – كما ذكرت – الموجود حاليا في ميانمار، بعد أن مُنع من دخول البلد طوال أربع سنوات. خامسا، كما وافقت الحكومة من حيث المبدأ على النظر في إمكانية إنشاء لجنة واسعة النطاق للتخفيف من وطأة الفقر. ولئن كانت الحكومة قد شددت على ضرورة احترام سيادتها في كل المسائل، فإنها قد أبدت انفتاحا تجاه دراسة ورقة مفاهيمية خاصة باللجنة المقترحة، ونحن نعمل على إعداد ورقة السياسات هذه.

أخيرا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية للفريق القطري للأمم المتحدة في ميانمار. وردا على إعلان الحكومة عشية زيارتي أنها لا تريد للمنسق المقيم الأمم المتحدة في ميانمار، السيد تشارلز بيتري، أن يواصل عمله بعد انتهاء ولايته الحالية، فإن الأمين العام قد أعرب عن خيبة أمله إزاء قرار الحكومة وأعرب عن ثقته الكاملة في عمل الفريق القطري وقيادته، وقد نقلت أيضا هذه الرسالة مباشرة إلى السلطات. غير أن الحكومة وافقت على أنه بدءا من ٥ كانون الأول/ديسمبر سيكون هناك منسق مقيم بالنيابة يضطلع بهذه المهمة إلى حين تعيين منسق مقيم جديد. وأكد وزير التخطيط من جديد على سياسة الحكومة المتمثلة في التعاون الكامل مع الفريق القطري للأمم المتحدة.

وأود أن أحيطكم علما ببعض الآراء والشواغل التي أعربت عنها الحكومة. فخلال مناقشاتي، أُكّد لي مجددا على أن المظاهرات الأخيرة حرضت عليها أقلية من العناصر المعارضة للحكومة التي تتلقى، بصورة رئيسية، دعما من الخارج، وأن هذه المظاهرات اقتصرت على يانغون ومندلاي، في حين كانت جلّ المناطق في البلد تنعم بالهدوء.

وتم التأكيد على أن خارطة الطريق الحكومية التي تتألف من سبع خطوات، بما في ذلك المؤتمر الوطني، تتمتع بالدعم من السواد الأعظم من سكان ميانمار كما تبين من التجمعات الشعبية التي عقدت في أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد لكم على أنه بالرغم من عدم مشاركة جماعات معارضة في المؤتمر الوطني، فإن الاستفتاء الدستوري والانتخابات ستؤمن لها الفرصة للإعراب عن آرائها.

كما تعتبر الحكومة أنه بينما يتوقع من ميانمار أن تبدد الشواغل الدولية وتلبي المطالب التي تم الإعراب عنها، فإنها تتوقع من المجتمع الدولي أن يعترف بالخطوات الإيجابية التي قد تتخذها الحكومة في مجال التعاون مع الأمم المتحدة. وقد بُيّن لي، على سبيل المثال، أن إجراءات مجلس الأمن، التدابير الجزائية التي اعتمدها بعض الأعضاء بحق ميانمار تتناقض مع توقعات هذه الحكومة.

وبناء على طلب الأمين العام، سبقت زيارتي إلى ميانمار سلسلة مشاورات في العواصم الإقليمية الرئيسية من ١٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قبل عقد قمتي رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود هنا أن أشاطركم بعض النتائج التي خلصنا إليها عقب المشاورات الرفيعة المستوى التي أجريتها مع قادة الصين واليابان والهند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلند قبل زيارتي إلى ميانمار. أولا، أعربت جميع الدول التي زرتها عن دعمها القوي لعملية المساعي الحميدة للأمين العام وأكدت على ترجمة هذا الدعم عن طريق التشجيع القوي للقيادة في ميانمار على أن تواصل تعاونها العملي مع الأمم المتحدة لكي يتسنى للمساعي الحميدة أن تحقق نتائج ملموسة.ثانيا، جميع الدول التي زرتها أيدت المساعي الحميدة للأمم المتحدة بوصفها المسار الرئيسي للنهج الذي يعتمده المجتمع الدولي إزاء ميانمار، وشددت على ضرورة دعم أي مبادرة إقليمية أو غيرها لمؤازرة المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ثالثا، بينما ترى الدول التي زرتها أن الجزاءات المفروضة على ميانمار سيكون لها أثر عكسي، فإنها ترى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تعبئة الجهود لمصالحة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تعاني منها ميانمار بما يتماشى مع التقدم المحرز في جميع المجالات ذات الاهتمام للمجتمع الدولي.

وإجمالا، تبيّن النتائج الإيجابية للبعثة الأخيرة أن حكومة ميانمار، بينما تؤكد على سيادتها واستقلالها، فإنها يمكن أن تتجاوب مع الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي. وبالرغم من أنه لا تزال هناك توقعات كبيرة عقب الأزمة الأخيرة، فإن الوضع اليوم مختلف نوعيا عما كان عليه قبل الأسابيع الأخيرة. وعلى أساس التوصيات التي قدمت من خلال المساعي الحميدة للأمين العام، تجري حاليا عملية نأمل أن تفضي إلى حوار فعلي يؤدي إلى نتائج ملموسة في إطار الجدول الزمني المتفق عليه بين مجلس الدولة للسلام والتنمية في ميانمار وداو أونغ سان سو كي. ولكي يتحقق النجاح، يتطلب هذا الحوار أن تتحلى جميع الأطراف بالمرونة، لكنني على اقتناع بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما في ميانمار. إن مشاركة الأمم المتحدة المستمرة عن طريق المساعي الحميدة وبدعم من المجتمع الدولي أمر ضروري لضمان أن عملية الحوار التي انطلقت لن تنتكس. غير أننا بعيدون عن نقطة اللاعودة في هذه العملية حاليا. ولهذا السبب، من المهم أن ينظر المجتمع الدولي وبكل حيطة وحذر في الشواغل التي أعربت عنها الحكومة وأن يصغي أيضا إلى آراء أونغ سان سو كي وغيرها من الجهات ذات الصلة التي يمكنها الآن أن تتحدث باسمها.

ومـن منظـور الأمـم المتحـدة، مـن الواضـح مـن الأحداث الأخيرة في ميانمار، ومن المشاورات الأخيرة التي أجريتها، أن المبادئ التي تحكم المساعي الحميدة أصبحت اليوم هامة أكثر من أي وقت مضى، حيث أننا نمضي قدما. واسمح لي، سيدي، أن أؤكد مجددا على هذه المبادئ. أولا، إن دور المساعي الحميدة للأمين العام ليس حدثا واحدا، لكنه عملية تتطلب الوقت والصبر والمثابرة. ثانيا، نظرا للطابع المعقد للأمور في ميانمار، لا يمكن للمساعي الحميدة أن تكون عملية تختص بمسألة واحدة – مهما كانت المسألة هامة – لكن لا بد لها من أن تتبع نهجا شاملا للتصدي لجميع التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها ميانمار. ثالثا، ولكن عملية المساعي الحميدة ليست غاية في حد ذاتها. ويجب أن تحرز نتائج ملموسة وأن تبنى على التقدم الذي يحرز كلما توفد بعثات إلى ميانمار. ورابعا، يلزم تشجيع جميع الذين في وسعهم أن يساعدوا، داخل ميانمار وخارجها على حد السواء، على الإسهام في إيجاد حل للتحديات التي تواجه ميانمار. وفي هذا الصدد، تشعر الأمم المتحدة بالامتنان على دعم القوى السياسية المحلية في ميانمار، فضلا عن الدعم المستمر الذي تقدمه رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة لميانمار.

وأوضح الأمين العام أيضا أن أي عودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل نشوب الأزمة ستكون أمرا غير مقبول وغير مستدام على حد السواء. وفي العالم اليوم، لا يمكن لأي بلد أن يتحمل البقاء خارج الاتجاه الذي لا يمكن الرجعة فيه نحو الاستقرار والازدهار والديمقراطية. وتتحمل جميع الحكومات – بما في ذلك حكومة ميانمار – المسؤولية عن الاستماع إلى شعوبها بالذات وعن الاستجابة للمطلب الشعبي الشرعي وعن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لمواطنيها.

وفي حالة ميانمار، فإن ذلك يعني البدء بدون تأخير لحوار بين الحكومة والمعارضة، بوصفه جزءا لازما لأي عملية للمصالحة الوطنية ومعالجة العوامل الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية التي تكمن وراء المظالم الشعبية.

وفي غضون ذلك، فإن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع حكومة ميانمار وشعبها على البناء على الزخم الإيجابي الحالي بغية تقريب ميانمار من بلوغ الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق المصالحة الوطنية والديمقراطية والازدهار والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية. والباب مفتوح الآن للأعضاء الذين يرغبون في أخذ الكلمة.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديري العميق للسيد غمباري على إحاطته الإعلامية، وخاصة على جهوده للوساطة في عملية للمصالحة الوطنية في بورما. وقد ساعد عمله الشاق وسفره بلا كلل في منطقة آسيا على المحافظة على مشاركة دولية رفيعة المستوى، ستكون حيوية في إحراز تقدم حقيقي داخل بورما.

ومن الواضح أن أحدث زيارة قام بها لبورما لم تكن زيارة سهلة. ونظرا لأنه كان معزولا معظم الوقت في ناي بيي تاو، وغير قادر على اختيار من يقابله، ومحروما من الوصول إلى كبير اللواءات، فإن النهج الذي اتخذته السلطات البورمية لم يكن يتماشى مع توقع مجلس الأمن، على النحو المحدد في البيان الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37). ونشعر بالقلق أيضا إزاء الطرد الفعلي لرئيس الفريق القطري للأمم المتحدة عشية زيارة السيد غمباري.

إن أكبر خطوة إلى الأمام اتخذت بعد اجتماع السيد غمباري مع داو أونغ سان سوكي. ونرحب بالبيان الذي أدلى به السيد غمباري بالنيابة عنها، وخاصة التزامها بمواصلة السير في طريق الحوار بصورة بناءة ودعوتها الحكومة وجميع الأطراف ذات الصلة إلى مشاركتها بتلك الروح.

وحان الآن دور النظام في بورما للرد بالمثل على استعداد داو أونغ سان سوكي للتعاون. وعقد الاجتماعات الأولية بينها وضابط الاتصال التابع للحكومة والاجتماعات مع قيادة حزبها أمر هام، ولكنها لا تشكل سوى الخطوة الأولى. ونؤيد مناشدة السيد غمباري للسلطات أن تفرج بصورة غير مشروطة عن أونغ سان سوكي. وعلى النظام أن يزيل القيود المفروضة على إمكانية وصولها إلى حزبها وأن يسمح لقادة المعارضة الآخرين وقادة الأقلية العرقية وغيرهم من أصحاب المصلحة بالاجتماع مع أونغ سان سو كي وباجتماع كل منهم مع الآخر بحرية وبدون عائق بغية كفالة حوار حقيقي وشامل وذي مغزى. ونشارك رأي أونغ سان سو كي الذي مفاده أن الحوار ينبغي أن يكون مقيدا زمنيا، على الأقل حتى نتمكن من قياس النتائج.

ونرحب بالزيارة التي يقوم بها حاليا المقرر الخاص بينيرو. وما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال مصير أحد الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات السلمية التي جرت في أيلول/سبتمبر وحيال الاعتقالات المستمرة والأحكام الطويلة المدة التي أصدرت. ومن الأهمية بمكان ألا نتغاضى عن الاعتقالات المستمرة التي تحصل. وأدرك أن سو سو نواي، الذي قام بشكل جرئي وقوي بحملة لتخليص بورما من السخرة قد اعتقلته السلطات مؤخرا، وهي خطوة تثير علامة استفهام إزاء التزام النظام للسيد غمباري بعدم القيام بالمزيد من تلك الاعتقالات.

ونؤمن بأنه ينبغي تمكين للسيد بينيرو من أن يتناول بشكل كامل جميع هذه الشواغل ونتطلع إلى تقريره لمجلس حقوق الإنسان.

وسنرحب بالعودة المبكرة للسيد غمباري إلى بورما، وبتمكنه من القيام بزيارات متكررة على أساس غير مقيد، على النحو الذي أوضحه له رئيس وزراء بورما. ومن الأهمية بمكان أن يمنح السيد غمباري حرية التنقل والوصول بغية تيسير عملية المصالحة، ليس مع الأشخاص الذين قابلهم هذه المرة بل أيضا مع ممثلي الجماعات الأخرى للمجتمع المدني مثل مجموعة طلبة جيل ١٩٨٨، والأقليات العرقية، والرهبان، والأشخاص الذين ما زالوا محتجزين. والخطوات التي اتخذتها السلطات البورمية لمراقبة أنشطة السيد غمباري تثير الشكوك حيال صدقهم في المشاركة مع بعثة المساعي الحميدة.

وسيظل الحل لمشاكل بورما حلا يتعين أن يتوصل إليه جميع سكان بورما، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وسيلزمنا نحن، المجتمع الدولي، أن تواصل الضغط على النظام وإقناعه بإحراز تقدم. والخطوات الصغيرة إلى الأمام التي وصفها السيد غمباري اليوم خطوات هامة ويمكن أن تشكل بداية لعملية تحقيق السلام والازدهار والاستقرار.

ولكنها أيضا يمكن أن تمثل فجرا كاذبا. ولم تحرز الاجتماعات والمناقشات السابقة النتائج المرجوة، ولذلك من المهم في متابعة الفرصة الحالية، أن نبقى متحدين ومركزين على هذه المسألة بغية إحداث تغييرات نريد جميعا أن نشهدها.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدبلوماسية المستمرة في بورما/ميانمار بغية تعزيز وتشجيع عملية المصالحة الوطنية وإضفاء الطابع

الديمقراطي في ذلك البلد. وسلوفاكيا تؤيد تأييدا قويا أنشطته التي يضطلع بها في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام.

وننوه بملاحظة السيد غمباري بشأن إحراز تقدم معين في المحادثات مع قيادة ميانمار، وهو أمر نأمل أن يقود إلى حوار ذي مغزى وموضوعي ومقيد زمنيا يرمي إلى تحقيق الإصلاح، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في بورما. ونشارك مناشدة الأمين العام للأطراف مضاعفة جهودها نحو تحقيق تلك الغاية. ونؤمن بأن القادة العسكريين لبورما/ميانمار يتحملون مسؤولية خاصة عن تهيئة الظروف المناسبة للحوار.

وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق حيال استمرار أعمال العنف التي تستخدمها القيادة العسكرية ضد المعارضين السياسيين، بما في ذلك الإجراءات القمعية ضد المتظاهرين بشكل سلمي، والاعتقالات التعسفية وغيرها من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في بورما/ميانمار. ونشعر بقلق خاص حيال التقارير التي تفيد بالتجنيد القسري للأطفال ونشرهم في الأعمال العسكرية التي يقوم به الجيش البورمي.

ونرحب بعودة المقرر الخاص باولو سير خيو بينيرو إلى بورما/ميانمار، في سياق الولاية التي كلفه بها مجلس حقوق الإنسان، ويحدونا الأمل في أن يحاط المجلس علما بشأن الملاحظات من هذه الزيارة في أقرب وقت ممكن.

وفي ذلك السياق، يكرر وفدي مناشدته نظام ميانمار الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة شواغل المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين. ونرى أنه آن الأوان لتباشر الحكومة عملية إصلاح ذات مصداقية وقائمة على المشاركة الكاملة تفضي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي وتحقيق المصالحة الوطنية بغية تفادي وقوع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين وتصعيد التوترات التي تحدث عواقب وخيمة ليس لبورما/ميانمار فحسب بل للمنطقة بأسرها.

ونرحب بمشاركة بلدان المنطقة مع بورما/ميانمار دعما للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وضغطها الإيجابي وتأثيرها على نظام ميانمار صوب تغيير سياساته غير المقبولة وبدء عملية حقيقية لإضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية. ونرى أنه لا بد أيضا من مضاعفة هذه المشاركة بغية إحراز تقدم إضافي ولا رجعة فيه نحو إرساء الديمقراطية في بورما/ميانمار.

وأخيرا، فإننا نرى أيضا أن الدور الفعال والمستمر الذي يضطلع به مجلس الأمن دور لا غنى عنه إذا أريد للجهود الحالية أن تحرز المزيد من النتائج.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إننا بدورنا نشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن زيارته الأخيرة إلى ميانمار. وتدل جهوده باسم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام على التزام المجتمع الدولي بالسلم والاستقرار في ميانمار، ودعمه الثابت لهما. وقد أيدت جنوب أفريقيا تماما قرار الأمين العام المتعلق بإيفاد مبعوثه الخاص، السيد غمباري، لزيارة ميانمار للمرة الثانية في ثلاثة أشهر. كما نود أن نعرب عن شكرنا لحكومة ميانمار على سماحها للمبعوث الخاص بزيارة البلد في إطار اضطلاعه بولايته.

وترحب جنوب أفريقيا بالتطورات التي استجدت مؤخرا في ميانمار والتي شهدت إجراء محادثات بين داو أونغ سان سو كي وممثلين للحكومة. كما نلاحظ بارتياح، أن أونغ سان سوو كي تمكنت، لأول مرة في أربع سنوات، من الاجتماع بزملائها من قادة اللجنة المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ووفد بلدي متفائل بأن تلك الخطوات الإيجابية ستحدث وقعا كبيرا في إحراز التقدم السياسي الذي

تـشتد الحاجـة إليـه في ميانمـار. ويـشكل مـا ذكـره الأسـتاذ غمباري من رفع حظر التجول وإطلاق سراح المعتقلين بل وحتى بعض السجناء السياسيين دليلا على أننا الآن نشهد حالة جديدة من التقدم في ميانمار. ويؤمن وفد بلدي بأن ما من شيء غير المفاوضات بين جميع الأطراف سيؤدي إلى معالجة التحديات التي يواجهها البلد. ونود أن نشجع جميع الأطراف في ميانمار على البقاء ملتزمة بإيجاد حل دائم وطويل الأمد للتحديات التي يواجهها بلدها.

وترحب جنوب أفريقيا بقرار حكومة ميانمار السماح للأستاذ باولو سيرجيو بنييرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة ميانمار أيضا. ونشجع الحكومة على مواصلة تقديم جميع أوجه التعاون الضروري للسيد بنييرو بغية الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليه مجلس حقوق الإنسان.

وما زالت جنوب أفريقيا تدعم جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام والجهود الحثيثة للمبعوث الخاص غمباري، بغية تيسير الحوار في ميانمار الذي سيفضي إلى حل للتحديات التي يواجهها البلد. كما نشيد بالدور المستمر الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة لها دعما لجهود السيد غمباري ومن أجل مساعدة جميع الأطراف في ميانمار على معالجة التحديات التي يواجهها البلد. ونلاحظ أن مؤتمر القمة القادم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المتوقع عقده في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سيناقش الحالة في ميانمار باعتبارها جزءا من جدول أعماله. وفي ذلك الصدد، فإن جنوب أفريقيا مستعدة لدعم الجهود التي تبذلها تلك الهيئة الإقليمية.

وفي الختام، نحث المجتمع الدولي برمته، لا سيما مجلس الأمن، على دعم الجهود التي يقودها الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد غمباري، فضلا عن جيران ميانمار، وهم يواصلون مساعيهم بغية تحقيق سلام دائم في ميانمار.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن بالغ تقديرها لجهود المبعوث الخاص غمباري وفريقه، وترحب بالتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن. لقد تتبعنا بعناية جهود السيد غمباري منذ آخر جلسة عقدناها لتحقيق الأهداف التي أوردها هذا المجلس في بياننا الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37)، لا سيما مناشدتنا النظام البورمي

> ”أن يهيئ الظروف اللازمة من أجل إقامة حوار حقيقي مع داو أونغ سان سوو كيي، وجميع الأطراف المعنية والمجموعات الإثنية، وذلك بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بدعم مباشر من الأمم المتحدة“.

وفي ذلك الصدد، ترحب الولايات المتحدة على نحو خاص بالبيان الصادر عن داو أونغ سان سوو كيي ووزعه السيد غمباري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤيد تماما استعدادها للانخراط في ما أسمته ”بالحوار الهادف والمحدد زمنيا مع مجلس الدولة للسلام والتنمية“، ونشدد على توقعها بأن مثل هذا الحوار ينبغي أن ينطلق في أقرب وقت ممكن. وتلك الرسالة تثلج صدرنا مثلما يثلجه قرار النظام العسكري السماح لداو أونغ سان سوو كيي بالتعبير عن مواقفها للمبعوث الخاص. غير أن تلك الخطوات، مهما استحقت من ترحيب، غير كافية ولا تشكل بعد تحولا أساسيا. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن، شانه في ذلك شان جيران بورما وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن يواصل انخراطه ويوضح الالتزامات التي ما زال يتعين على النظام الوفاء بها لتحقيق التقدم في المجالات التي تشغل بال المجتمع الدولي.

أولا، يجب على النظام أن يفي بالتزامه إزاء هذه الهيئة ويشرع في إجراء حوار وطني موضوعي في أقرب وقت ممكن، ودون أي شروط مسبقة. وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن عملية قد انطلقت، ونأمل أن تفضي إلى حوار هادف وموضوعي بنتائج ملموسة وفي إطار زمني متفق عليه. وعلى الرغم من أن الحكومة قد سمحت لمسؤول اتصال حكومي بالاجتماع مع داو أونغ سان سوو كيي، فحتى الآن، ليست تلك العملية – على حد تعبيرها – سوى مشاورات أولية ولا تشكل حوارا بعد. وعلاوة على ذلك، أعلن مجلس الدولة للسلام والتنمية من خلال وسائط الإعلام التابعة للدولة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن المحادثات الثلاثية بين المجلس و داو أونغ سان سوو كيي والسيد غمباري ستكون سابقة لأوانها.

غير أننا نعتقد أن دور الأمم المتحدة يمكن أن يُيسر الحوار ويكفل المصداقية لأي حوار. ولذلك السبب، رحب مجلس الأمن مثلما رحبت داو أونغ سان سوو كيي بدور المساعي الحميدة الذي تؤديه الأمم المتحدة. وكيفما كان شكل الحوار، فالمحادثات الشاملة تأخرت أكثر مما ينبغي ودعا إلى إجرائها مرارا وتكرارا جيران بورما، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، ومؤخرا، هذا المجلس.

ثانيا، يجب أن تتوقف عمليات الاعتقال والاحتجاز الجارية وأن يُطلق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين فورا ودون شروط، بمن فيهم داو أونغ سان سوو كيي. ولو كان الجنرال ثان شوي وغيره من أعضاء مجلس الدولة للسلام والتنمية ملتزمين بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما قالوا، لوجب عليهم إذا أن يطلقوا سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين. وعلاوة على ذلك، يتعين عليهم وقف عمليات الاعتقال والاحتجاز الجارية للناشطين في مجال إرساء الديمقراطية. وكما قال زميلي من المملكة المتحدة في الأسبوع الماضي تحديدا، ألقي القبض على ناشطين رئيسيين من قبيل سو سو نوي و يو غامبيرا وأعضاء في تحالف جميع رهبان بورما.

ثالثا، من الأهمية منح داو أونغ سان سوو كيي حرية إجراء مشاورات على نطاق واسع لتمكينها من البدء بإجراء حوار هادف مع مجلس الدولة للسلام والتنمية. وأعلنت في البيان الذي أصدرته أنه من واجبها أن تأخذ في الحسبان ”مصالح وآراء أكبر مجموعة ممكنة من المنظمات والقوى السياسية“، بما في ذلك الأقليات العرقية. ومن غير المعقول توقع أن تتمكن من الشروع في إجراء حوار هادف مع جنرالات بورما وجميع الأطراف السياسية والمجموعات العرقية المعنية بينما تخضع للإقامة الجبرية وتتم مراقبة تحركاتها ومشاوراتها مراقبة شديدة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة مسرورة بالسماح لداو أونغ سان سوو كيي بالاجتماع في آخر المطاف مع زملائها في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نعتقد أن ذلك التطور الإيجابي يجب مواصلته وتوسيع نطاقه.

رابعا، ينبغي للنظام البورمي السماح للسيد غمباري بالتحكم في المسار الخاص به والاجتماع مع أي من فرادى المجموعات التي يعتبرها هامة بالنسبة لجهوده.

وفيما نرحب بأفق الزيارات المقبلة والمنتظمة للسيد غمباري إلى بورما، يجب على النظام أن يلبي طلبات المجلس، وأن يتعاون تعاونا كاملا بغية تنفيذها لكي تؤتي مشاركته ثمارها. ونعرّف التعاون الكامل بأنه الوصول غير المقيّد إلى جميع الأشخاص والأحزاب في بورما. فقرار الجنرال ثان شوي بعدم لقاء السيد غمباري في زيارته الأخيرة هذه، يظهر عدم التزام مزعجا من جانب مجلس الدولة للسلام والتنمية، بالعمل مع الأمم المتحدة لتعزيز عملية الحوار والمصالحة الوطنية. والمؤشر المزعج الآخر أن النظام، وليس

السيد غمباري، هو من أجرى الترتيبات لاجتماعاته وأملى برنامج عمله.

إن توقعاتنا واضحة: فما يسمى خريطة طريق النظام العسكري إلى الديمقراطية، التي تستثني جماعات الأقلية الديمقراطية والعرقية في بورما من أية شراكة مجدية، هي، بوضوح، غير كافية. فالانتقال المشروع إلى الديمقراطية عملية يجب أن يصوغها ويدعمها جميع الناس في بورما، ويشاركوا فيها.

وإننا نعترف بدور تلك البلدان في المنطقة، التي لها تأثير على بورما، ونقدره، ولا سيما دور البلدان المتاخمة، وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونطالبها بتنشيط جهودها لإقناع الجنرالات الحاكمين في بورما بتسريع خطواتهم للبدء بحوار شامل بشأن الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، الذي تسعى إليه أونغ سان سو كيي والشعب البورمي، والأمم المتحدة جاهزة لتسهيله.

إن الولايات المتحدة تدعم دعما كاملا بعثة المساعي الحميدة، وتعتقد أنه يمكن لهذه الآلية أن تسهل النتيجة التي نسعى إليها جميعا: أي انتقال سلمي إلى حكومة تمثيلية ومسؤولة في بورما. وإننا نقدر تقديرا عاليا الدور الذي يقوم به المستشار الخاص غمباري، وندعم دعما كاملا جهوده للحفاظ على العملية المتواضعة حتى الآن، وترسيخها وتوسيعها ، وعلى العملية الجاري تنفيذها. ومن الواضح أن الأمين العام ملتزم بالعملية، شأن داو أونغ سان سو كيي. ونحن نتطلع إلى الأمين العام وفريقه لبناء القدرة اللازمة للمستشار الخاص، على العمل مع الأطراف بنجاح على أساس دائم.

إننا نكرر عبارة الأمين العام بأنه على جميع الأطراف المعنية أن تضاعف جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد حان الوقت لكي يثبت الجنرال ثان شوي ومجلس الدولة للسلام والتنمية أنهما مساويان في الالتزام بالانتقال والمصالحة الوطنية، من خلال الإفراج عن داو أونغ سان سو كيي والسجناء السياسيين الآخرين، والاستجابة لدعوتها إلى البدء بحوار مفيد ومحدد زمنيا. كما نعتقد أنه ينبغي لمجلس الدولة للسلام والتنمية أن يستفيد من بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة.

ومن خلال جهود المستشار الخاص، عرض المجتمع الدولي على الجنرالات الحاكمين وسيلة بنّاءة للمشاركة. وفي رأينا، ينبغي أن يكون واضحا أنه للمحافظة على دعم المجتمع الدولي، يجب أن تكتسب هذه المشاركة الزخم وتثبت التصميم الحقيقي. فالعملية كمجرد عملية لن تكون مقبولة. والولايات المتحدة ستواصل رصد الأحداث في بورما عن كثب. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل التوازن بين المشاركة وممارسة الضغط، وأن يضبط المستويين معا وفقا للتقدم الميداني.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر المستشار الخاص للأمين العام، السيد غمباري، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن زيارته، ونكرر تأكيد دعمنا لمساعيه الحميدة. لقد تشجّع وفد بلدي بالنبرة الإيجابية لرسالة داو أونغ سان سو كيي، التي تؤكد – وكأننا نحن بحاجة إلى التأكيد – أنها مستعدة للحوار. وإننا الآن بانتظار إشارة بالاتجاه نفسه من السلطات البورمية.

إن الاجتماعات الأخيرة لأونغ سان سو كيي مع وزير العمل، أونغ كيي، واجتماعها مع اللجنة التنفيذية المركزية لحزبها، تطورات بالاتجاه الصحيح. لكن إطلاق سراح داو أونغ سان سو كيي أمر لا بد منه، لتمكينها من أن تؤدي، بشكل كامل، الدور الهام الملقى على عاتقها، بوصفه جزءا من الحوار السياسي الحقيقي.

إن وفد بلدي لاحظ باهتمام، في بيان الممثل الدائم لميانمار في نيويورك، قوله، ''إن العلاقات مع الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية لبلدنا''. ففي هذا السياق، يدعو وفد بلدي سلطات ميانمار إلى ترجمة ذلك الالتزام إلى عمل محدد. فاللقاء مع السيد غمباري وبدء الاتصالات مع أونغ سان سو كيي إجراءان إيجابيان في العملية، لكنه يجب على تلك العملية أن تؤدي إلى بعض النتائج. وغالبية المطالب الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37) لا تزال غير مستوفاة.

وما فتئت بلجيكا قلقة، بشكل خاص، حيال مصير السجناء السياسيين، لأن عدة مئات من المتظاهرين في آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر لا يزالون قيد الاعتقال. ويجب الإفراج عنهم بدون إبطاء.

ولا بد من مواصلة التعبئة الدولية. وفي هذا السياق، ستكون جميع العيون على سنغافورة، حيث سنشهد في الأيام المقبلة مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، يعقبه مؤتمر قمة شرق آسيا، ثم المؤتمر الاحتفالي لآسيان والاتحاد الأوروبي. وجميع بلدان المنطقة توافق على أن العودة إلى حالة الأمر الواقع ليست خيارا. ومن الأساسي أن تدرك سلطات ميانمار هذا الأمر أيضا وتحوّل إدراكها إلى عمل.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل متابعة الحالة في ميانمار عن كثب، وأن يتكلم بصوت موحد وواضح، في ما يتعلق بتوقعاته من السلطات البورمية على أساس جدول زمني. وبالإضافة إلى ذلك، تأمل بلجيكا أن يلقى مشروع قرار الجمعية العامة بشأن تجديد بعثة المساعي الحميدة للسيد غمباري أوسع تأييد ممكن. ووفد بلدي ينتظر باهتمام أيضا تقرير المقرر الخاص بنهيرو إلى مجلس حقوق الإنسان، في أعقاب زيارته إلى البلد.

وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية مستهدفة. كما أنه أبدى استعداده لاستعراض تلك التدابير في ضوء التطورات الميدانية، ونتائج بعثة المساعي الحميدة. وقد عيّن مؤخرا مبعوثه الخاص، السيد بييرو فاسينو. وهو سينسق عمل الاتحاد الأوروبي لكي يدعم المساعي الحميدة للسيد غمباري، وإجراءات الأمم المتحدة في ما يتعلق بميانمار، ويساعد ميانمار في مسارها نحو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمصالحة والازدهار.

إن بلجيكا تحيي الجهود الحثيثة للمستشار الخاص، السيد غمباري، وفريق عمله. ووفد بلدي يتطلع إلى عودته إلى ميانمار في المستقبل القريب، وإلى احتمالات اتفاق بشأن وجود دائم لفريقه في البلد.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): قبل كل شيء، أود أن أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أعرب عن تقديري لجهوده الحثيثة الميسرة في معالجة مسألة ميانمار، والتقدم الإيجابي الذي تم إحرازه.

إن الصين تعتقد أن الزيارة الأخيرة للسيد غمباري قد أثمرت نتائج إيجابية في جوانب كثيرة، بينها ما يلي: زيارة ميانمار في وقت أقرب مما كان مقررا؛ المشاركة في حوار صريح مع قيادة ميانمار وعدة وزراء؛ اللقاء مع أونغ سان سو كيي ومع الوزير أونغ كيي، ضابط الاتصال لهذا الحوار السياسي؛ والبيان الإيجابي الصادر عن أونغ سان سو كيي بشأن عملية الحوار؛ واتصالاتها بالوزير أونغ كيي وبقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. كما أن السيد غمباري دُعي إلى القيام بزيارة أخرى. وفوق ذلك، وافقت حكومة ميانمار على السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تزور البلد، وهي الآن تستقبل السيد بنهيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتدل جميع هذه البوادر

الإيجابية أن العملية السياسية في ميانمار في مسارها وتتحرك في الاتجاه الصحيح. وقد أحطنا علما بعدم تمكن المستشار الخاص من مقابلة القائد الأعلى لميانمار، الأمر الذي أثار تكهنات مختلفة من قِبل وسائل الإعلام. غير أن المعايير لتقييم مدى نجاح الزيارة أو عدم نجاحها ينبغي في رأينا ألا تتوقف على من قابله أو الجهة التي ذهب إليها. وينبغي أن يُبنى الحكم على ما إذا كانت المساعي الحميدة قادرة على دفع الحالة العامة في ميانمار قدما للأمام، في اتجاه إيجابي. وباستخدام هذا المعيار، تعد زيارة السيد غمباري ناجحة حقا.

وكما أشار السيد غمباري في مناسبات عديدة، لا يمكن حل مسألة ميانمار بين عشية وضحاها، والمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام هي عملية مستمرة. وبينما يضع المجتمع الدولي ثقته الكاملة في المساعي الحميدة، ينبغي أيضا أن يبدي الصبر الواجب على هذه العملية وانتظار النتائج التي تسفر عنها تلك الجهود. فلم تُبْنَ روما في يوم واحد. وتواجه ميانمار أنواعا مختلفة من المشاكل المعقدة، وسوف يستغرق التوصل إلى تسوية ملائمة وشاملة بعض الوقت لا محالة. ويلزم أيضا أن يضطلع الأمين العام بمساعيه الحميدة على نحو تراكمي، خطوة بعد خطوة، مع تحقيق نتائج تدريجية.

وقد أظهرت ميانمار بتوجيهها الدعوة للسيد غمباري للقيام بزيارة أخرى استعدادها لمواصلة اتصالاتها بالأمم المتحدة وتعاونها معها. ونشجع السيد غمباري على المضي في تعزيز الثقة المتبادلة ومواصلة حواره الصريح مع ميانمار، وطرح السياسة الممكنة عمليا فضلا عن تقديم التوصيات التقنية بالاستناد إلى الأوضاع الوطنية لهذا البلد والقيام بتيسير عملية الحوار السياسي وتقديم المساعدة لها. وتدعو الصين الأمم المتحدة أيضا إلى أن تركز اهتمامها على كيفية مد يد العون لميانمار في تنمية اقتصادها وتحسين معيشة شعبها.

وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إيجابية للثناء على مساعي الأمين العام الحميدة وأن يأتي بنُهج بنّاءة لتسوية مسألة ميانمار. ومسألة ميانمار في جوهرها شأن داخلي يخص هذا البلد ولا يشكل أي تهديد للسلام والأمن سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي. والحالة في ميانمار آخذة في الهدوء والتحسن بالتدريج. وحياة الناس آخذة في العودة إلى طبيعتها. وهذه رغبة مشتركة لدى جميع الدول التي تريد مخلصة أن تساعد ميانمار. وينبغي أن يرحب المجتمع الدولي بالزخم الطيب الحالي وأن يمارس الضغط من أجل مزيد من التحسن في الحالة.

ولن تساعد الجزاءات على حل هذه المسألة، بل ستزيد الحالة تعقيدا. بل إن الجزاءات ستقوض عملية الحوار والمصالحة التي في سبيلها إلى البدء وتعوق الاتصالات الجارية بشأن التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة. وهذا آخر شيء تود الصين، وجميع البلدان الأخرى في المنطقة، أن تراه. وينبغي أن يهيئ المجتمع الدولي لعملية الحوار مناخا خارجيا مهدئا للتوتر وأن يشجع حكومة ميانمار على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن يقدم المساعدة لهذا البلد في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد الحل الشامل لمسألة ميانمار بصفة رئيسية على جهود حكومتها وشعبها من خلال إجراء حوار شامل وتشاور كامل.

ونرى أن لمسألة ميانمار ثلاثة جوانب رئيسية. أولا، تحتاج حكومة ميانمار إلى أن ترى كيف تنهض بمعيشة شعبها وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ثانيا، يلزم أيضا أن تقرر كيف تعزز الوئام العرقي وتكفل تقاسم الجميع لثمار التنمية. ثالثا، يلزم أن تنظر في كيفية توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

ونأمل مخلصين، ونرى، أن تصغي حكومة ميانمار بإمعان من خلال الحوار لآراء جميع الأطراف وتتخذ

خطوات أخرى للتصدي دون استثناء لجميع المسائل المتعلقة بحياة عامة الناس وحقوق الفئات العرقية ومصالحها والتحول الديمقراطي. ونرجو أيضا أن يتمكن جميع الأطراف في الحوار من إيلاء أولوية عليا لصون الوحدة الوطنية والاستقرار الوطني وتعزيز التنمية طويلة الأجل، مما يحقق المصلحة الشاملة للبلد. ونرجو أن يتم بناء الثقة المتبادلة وأن يتسع حيز الاتفاق وأن يؤخذ بنهج إيجابي ومرن للحفز على الخروج بنتائج إيجابية وملموسة من الحوار.

وتعرب الصين عن تأييدها للقيام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور بناء في مسألة ميانمار. ذلك أن الاستقرار والتنمية في ميانمار يحققان مصلحة جميع البلدان في جنوب شرق آسيا. ونرجو أن تواصل بلدان الرابطة مد يد العون لميانمار بصفتها فردا من أفراد أسرتها وأن تتآزر في العمل على تحقيق تنمية متناغمة في هذه المنطقة.

كذلك ترحب الصين بالمساعدة التي تقدمها بلدان أخرى لميانمار من خلال القنوات الثنائية. وننظر بفكر منفتح إلى جميع الأفكار البناءة التي قد تساعد على تسوية مسألة ميانمار على نحو سليم. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تحظى جميع المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، بغض النظر عن أشكالها، بالفهم والتعاون من حكومة ميانمار وشعبها.

والصين بصفتها من جيران ميانمار وأصدقائها تتابع الحالة فيها عن كثب. ونرجو بإخلاص أن تعود ميانمار إلى الأوضاع الطبيعية وأن تحرز تقدما في التنمية وأن تحقق الديمقراطية السياسية والوئام الوطني في وقت قريب. ولسنا نريد أن نشهد انتكاسة إلى الاضطراب في هذا البلد. وستواصل الصين بطريقتها الخاصة تقديم الدعم لمساعي الأمين العام الحميدة والمساعدة لحكومة وشعب ميانمار على التصدي بالشكل المناسب للمشاكل التي يواجهانها الآن.

ونعرب أيضا عن استعدادنا للعمل بالاشتراك مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في هذا الصدد.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية كما أود أن أرحب بالتصميم الذي يبديه وبالإصرار الشخصي الذي يبديه أميننا العام، السيد بان كي-مون، الذي لا يزال في الواقع يحاول دفع الأمور قدما للأمام في بورما. ومن الخطوات في الاتجاه الصحيح الإعلان الذي أصدرته السيدة آونغ سان سو كيي وتلاه المبعوث الخاص، وإتاحة الإمكانية لاجتماع هذه السيدة الحاصلة على جائزة نوبل للسلام بقيادات الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، من ناحية، وكذلك بالوزير آونغ كيي من ناحية أخرى. وهذه خطوات متواضعة ولكنها هامة. فلأول مرة منذ وقت طويل يمكننا الآن أن نرى إمكانية قيام حوار فعلي بين الحكومة والقوى الديمقراطية بدعم نشط من الأمم المتحدة.

وبفضل التعبئة المتزايدة للمجتمع الدولي، يبدو أن السلطات البورمية تدرك بشكل أفضل وأفضل أن عودة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل لم تعد أحد الخيارات المطروحة. وأود أن أشدد على دور بلدان المنطقة، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بل والصين أيضا، الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في هذا التطور.

ويجب أن نواصل العمل متآزرين نحو أهداف مشتركة، من بينها إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية. ومن هذا المنطلق قام وزير خارجية فرنسا، السيد برنار كوشنر، مؤخرا بزيارة عدة بلدان في المنطقة، وبصفة خاصة سنغافورة وتايلند، اللتان تقومان بدور لا غنى عنه هناك.

غير أن ما نشهده في الوقت الحالي لا يعدو أن يكون خطوة أولى وجِلة ويبقى تأكيدها. وما زلنا، كما قال عدة متكلمين، بعيدين عن التوقعات التي أعرب عنها مجلس أمننا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، حين طلب المجلس إلى سلطات ميانمار أن تتعاون تعاونا كاملا مع السيد غمباري في تنفيذ بمهمته. وقد صادف المبعوث الخاص عددا من العقبات خلال تلك الزيارة بالذات.

ويشكل عدم وجود بوادر هامة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالسجناء السياسيين والأشخاص المعتقلين في أعقاب المظاهرات، بالنسبة لنا مصدرا للقلق الخطير. والاعتقالات مستمرة وقد علمنا من فورنا، لدهشتنا البالغة، باعتقال إحدى الشخصيات الشابة في حركة الديمقراطية ليلة أمس، وهي السيدة سو سو نوي. وما زلنا في انتظار ردود على الأسئلة بشأن الأشخاص الذين اختفوا خلال قمع الحركة الديمقراطية. ونرجو أن تمكننا زيارة السيد بنيرو، التي تعلق فرنسا عليها قدرا كبيرا من الأهمية، من إحراز تقدم عاجل وسريع في هذا الشأن.

ومن الضروري أن نحتفظ بيقظتنا واحتشادنا. وقد أبدت السيدة آونغ سان سو كيي بدون أي لبس استعدادها للحوار. والكرة الآن في ملعب النظام. ويجب عليهم أن يستجيبوا لهذا العرض بالدخول في حوار دون شروط، وبرفع القيود المفروضة عليها دون إبطاء. ويجب أن تتمكن من التشاور مع قادة الأحزاب السياسية والفئات العرقية والمجتمع المدني بقدر ما ترى ضروريا. والمناقشات الجارية حاليا ليست غاية في حد ذاتها. ويجب أن تؤدي سريعا إلى حوار رفيع المستوى، ولابد أن يكون هذا الحوار على حد قول آون سان سو كيي، جديا وأن يرتبط بجدول زمني. ويجب أن تجتذب هذه العملية جميع القوى السياسية الممثلة في البلد، فضلا عن الفئات العرقية.

وقد اتخذت فرنسا خطوات لتعزيز الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بورما. وهذه التدابير المستهدفة توجه رسالة قوية إلى زعماء بورما بدون أن تؤثر سلبا على السكان، الذين يعانون أصلا من الحالة السائدة ويعيشون ظروفا غير مستقرة. ولكننا نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يكون مستعدا لرد فعل إيجابي في حال بدء الحوار السياسي الحقيقي في بورما. وبالنسبة لفرنسا، فإن المعيار الأساسي هو بدء المفاوضات الحقيقية بين الجيش والمعارضة، حينما تتمكن الأخيرة من التنقل والكلام بحرية.

والاتحاد الأوروبي أعطى مثالا من خلال استعداده لإعادة النظر في الجزاءات المستهدفة، وحتى لرفعها، في حال تحقيق تقدم حقيقي. كما أن الاتحاد عين السيد فاسينو مبعوثا خاصا. وسيكون مجديا أن يتمكن من التشاور مع السيد غمباري والسيد بينيرو بأسرع وقت ممكن، لتمكين جهودهم من تعزيز بعضها بعضا.

وهناك نهج آخر تحت رعاية الأمم المتحدة ويتمثل ربما في إمكانية إنشاء صندوق ائتماني للمشاريع الإنسانية والإنمائية. وفي هذا السياق، فإن فرنسا تؤيد إنشاء فريق أصدقاء غير رسمي لدعم مهمة المبعوث الخاص. ويمكن لمثل هذا الفريق أن يوصل دعم المجتمع الدولي للسيد غمباري. وحينما يحين الوقت، سيمكنه أيضا تأمين متابعة المجتمع الدولي لعملية المصالحة التي نتوقع حدوثها. وبالمثل، فإن إقامة مركز اتصال دائم، في حال الموافقة عليه، يمكنه، كذلك، أن يشكل تقدما هاما.

وفي أعقاب القمع المحزن للحركة الديمقراطية، فإننا نرى بارقة أمل للشعب في بورما. ويتوقف علينا أن نغذي هذا الأمل والتطلع إلى المستقبل. ولكن شعب بورما يحتاج إلى دعمنا، وبالتالي، لا نستطيع التراخي في جهودنا، بل على العكس، علينا تعزيز هذه الجهود نحو المصالحة الوطنية

والانتقال الديمقراطي من أجل الخروج من الأزمة. ولذلك، فإن عودة السيد غمباري إلى ميانمار قريبا تعد أمرا أساسيا، ومن الأساسي أن تتعاون معه سلطات ميانمار تعاونا حقيقيا لكي يتمكن من تحقيق تقدم ملموس. ويستطيع السيد غمباري أن يعول على دعمنا الحازم والمستمر في جهوده.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للجهود المضنية التي بذلها السيد غمباري للمضي قدما بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة. إن إحاطته الإعلامية تؤكد على قيمة العملية الدبلوماسية الصعبة التي يضطلع بها من خلال زياراته ومحادثاته. وفي الشهر الماضي أشرنا إلى فرصة سانحة كانت آفاقها منفتحة في ميانمار. ونحن على اقتناع أنها ما زالت سانحة بالفعل، وذلك، أولا وقبل كل شيء، بفضل حكمة السيد غمباري وتحليه بالصبر. ومما يبعث على الارتياح أن العضوية الواسعة في الأمم المتحدة ما زالت موحدة في دعم بعثة السيد غمباري. ومن الحيوي أن يتلقى مجلس الأمن مشورته قبل النظر في طريقة التعامل مع الحالة في ميانمار.

وفي هذا الصدد، فإننا على اقتناع أن اهتمام المجلس المتواصل كان وما زال مساعدا أساسيا لتحقيق الأهداف المشتركة. ومن الأساسي في هذه المرحلة أن نستعرض تنفيذ الطلبات التي أعرب عنها المجلس في البيان الرئاسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37).

وبعد الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية اليوم، نعتقد أن التنفيذ لم يحقق كل أهدافه، وبالتالي لا يبعث على الرضا الكامل. وأشير بشكل خاص إلى الوصول المحدود الذي أتيح للسيد غمباري خلال زيارته الأخيرة وللتدابير التي اتخذت ضد المنسق المقيم للأمم المتحدة، والتي لا تتسق مع الالتزامات المعلنة لسلطات ميانمار بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

وليست لدينا النية مطلقا أن نقلل من أهمية الخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات في ميانمار خلال الأيام الأخيرة. وكما ذكر السيد غمباري، فإن الطريق قد فتح أمام الحوار البناء. وما زالت السلطات في ميانمار منفتحة لاستقبال زيارات أخرى، وهي تنظر في إنشاء حضور للأمم المتحدة داخل البلد. ومع أن أونغ سان شو كيي سمح لها، وللمرة الأولى منذ سنوات، بالاجتماع مع ممثل حكومي ومع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية للديمقراطية، بالإضافة إلى السماح لها بإصدار بيان عام من خلال السيد غمباري، والذي يثبت بجلاء استعدادها لاحتضان حوار بناء بشأن المستقبل الديمقراطي للبلد، إلا أن هذه التطورات الإيجابية ما زالت مقترنة ببعض عناصر القلق وتتطلب تحقيق المزيد من التقدم. ورفض آلية الحوار الثلاثي المقترحة من جانب السيد غمباري تظهر أن سلطات ميانمار ما زالت مترددة في الاشتراك بدون شروط مسبقة في عملية مصالحة وطنية موثوق بها وشاملة وجامعة.

وما زال الآلاف من المعتقلين يقبعون في السجون. وتتواصل التقارير عن عمليات الاعتقال التعسفية وحالات الاختفاء القسري. ونأمل أن الزيارة الحالية لمقرر الأمم المتحدة الخاص، السيد بينيرو، والتي تعد بحد ذاتها تطورا إيجابيا، لن تخضع لأية قيود وأنها ستهيئ الظروف لإحراز تقدم جوهري وفوري في هذا المجال. وهناك ردود إيجابية مطلوبة بشأن مجموعة الشواغل التي أعرب عنها مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي ككل يدرك بشكل متزايد أن المصالحة الوطنية هي الوصفة العملية الوحيدة لتحقيق السلام والتنمية في ميانمار. إننا نشيد بجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة الأخرى لميانمار من أجل التأثير الإيجابي على العملية من خلال نقل رسالة واضحة إلى سلطات ميانمار. وما زالت المشاركة من جانب الأطراف

الفاعلة الإقليمية تشكل عنصرا أساسيا في أي حل مستدام للمشاكل الحالية.

وفي الأسبوع الماضي، أعربت السلطات الإيطالية لهم عن هذه الآراء على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال زيارات محددة إلى المنطقة. وفي حقيقة الأمر، أن نداء شعب ميانمار من أجل السلام والديمقراطية والحرية، ما زال يتصدر اهتمامات الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والرأي العام بصفة عامة في إيطاليا. فلم يتراجع التركيز على هذا الموضوع ولم يضعف الاهتمام به.

إن إيطاليا تنظر بعين الرضا العميق إلى تعيين السيد بييرو فاسينو مبعوثا خاصا للاتحاد الأوروبي إلى ميانمار. والهدف الأساسي لولاية المبعوث الخاص دعم الأمم المتحدة والسيد غمباري في تنفيذ مهمة المساعي الحميدة. وستنصب كل جهوده في ذلك الاتجاه. ونحن مقتنعون أن هذا التعيين سيكون أمرا أساسيا لتمكين الاتحاد الأوروبي من التحدث بصوت واحد وللتأكيد على الأهمية التي توليها كل بلدان الاتحاد للانتقال الديمقراطي ولاحترام حقوق الإنسان في ميانمار. ويتطلع الاتحاد الأوروبي باهتمام خاص إلى نتائج جهود السيد غمباري باعتبار أنه هي المقياس الرئيسي لإعادة النظر في التدابير التي اعتمدت في الشهر الماضي، والتي تستهدف المسؤولين عن التدابير الصارمة العنيفة وانسداد الأفق السياسي في ميانمار.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن الرأي أننا، في هذه المرحلة الحرجة، لا يجب أن نفتح بابا للنقاش حول إذا ما كانت الكأس نصف فارغة أم نصف ممتلئة. وبدلا من ذلك، علينا أن نحدد أفضل وسيلة فعالة لدعم السيد غمباري في جهوده لملء الكأس تماما، حيث أن شعب ميانمار لا يطلب شيئا أقل من ذلك.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر زيارة قام بها إلى ميانمار. ونشكره على الجهود الكبيرة التي بذلها في اضطلاعه ببعثة المساعي الحميدة للأمين العام. ونحن نرى بأن نتائج زيارة المبعوث الخاص تبعث على التفاؤل حيث أعربت قيادة ميانمار خلالها عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي. ونرى بأن الاستنتاجات التي استخلصها من زيارته متوازنة ولها ما يبررها.

وقد أحطنا علما بالخطوات التي اتخذتها ناي بيي تو لاستعادة الأوضاع إلى طبيعتها والدخول في حوار مع المعارضة والاستعداد للتغيير الديمقراطي. فهذه أيضا تمثل تطورات إيجابية. وفي هذا الشأن، نقدر بصفة خاصة قرار الحكومة إنشاء لجنة خاصة لوضع مسودة دستور. ونعتقد أن إتاحة الفرصة لزعيمة المعارضة، أونغ سان شو كيي، لمخاطبة المجتمع الدولي والاجتماع مع أعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية يمثلان تطورا هاما بصفة خاصة. ونأمل أن استعداد أونغ سان شو كيي للحوار والتعاون مع السلطات سيعجل عملية المصالحة الوطنية.

ومع ملاحظة هذه التغيرات الإيجابية، فإننا مع ذلك نتوقع من قيادة ميانمار أن تتخذ المزيد من الخطوات لتنفيذ خريطة الطريق من سبع نقاط نحو التغييرات الديمقراطية التي تؤدي إلى شكل من الحكم المدني.

وفي ذلك الصدد يجب على المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أن يوفر لميانمار الدعم الضروري والمساعدة في تنفيذ تلك العملية. وإننا سنترقب مع الاهتمام مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونأمل أن تتابع دول المنطقة الأخرى جهودها دعما لإرساء أسس السلام والاستقرار والديمقراطية في ميانمار.

ونحــن مقتنعــون بــأن التهديــدات والــضغوط والجــزاءات المفروضـة مـن خـارج البلـد ستؤدي إلى نتـائج عكـسية ولـن تؤدي إلا إلى عرقلة الجهد المبذول لحل المشاكل التي يواجههـا البلد اليوم.

نتمنى للسيد غمباري النجـاح الكامل عندما يواصل مهمته.

السيد أريـاس (بنمـا) (تكلـم بالإسـبانية): اسمحـوا لي بداية أن أشكر السيد غمبـاري علـى العمـل الـذي اضـطلع بـه أثنــاء زيارتــه الأخــيرة إلى ميانمــار، وبالدرجــة الأولى علــى الطريقة التي وفى بها بمهمته.

ترحب بنما بحضور ممثل ميانمار هذه الجلسة ويسرها أننا سنستمع عما قريـب إلى ممثـل رابطـة أمـم جنـوب شـرقي آسيا (رابطـة آسيان). غير أننـا كنـا نحبـذ لـو أن هـذين الممـثلين أدليا ببيانيهما قبل أعضاء مجلس الأمن.

تلاحـظ بنمـا الحمـاس الـذي رافـق النجاحـات الـتي حققهــا الــسيد غمبــاري أثنــاء آخــر زيــارة لــه إلى ميانمــار. ونلاحـظ أيضا الـروح الايجابيـة بوجـه خـاص الـتي تجلـت في الــدعوة الموجهــة إلى الــسيد بــنيرو، المقــرر الخــاص، لزيــارة ميانمار. وإننا نثق بأن مجلس حقوق الإنسان سيرحب بتقريـره فور عودته.

كما نلاحـظ مع القلـق قلة التقدم المحرز في جوانـب معينـة مـن الحـوار الميانمـاري. وفي ذلـك الـصدد، نـشعر بـأن الفـشل في إطـلاق سـراح الـسجناء الـسياسيين والاسـتمرار في احتجاز السيدة أونغ سان سو كي يمثلان عقبتين خطيرتـين في طريق التقدم السياسي في ميانمار.

أخـيرا، نحـث كـل الأمـم – لا سـيما الأمـم القريبـة والمتمتعـة بوصـول أيسر إلى ميانمـار، بفـضل صـلاتها الجغرافيـة أو الثقافيـة – ألا تتـرك بابـا إلا وتطرقـه في جهودهـا بحثـا عـن نتيجـة مرضـية في العمليـة الـسياسية الجاريـة. وسـيكون مـن دواعي أشد الأسـف لـو أن حماية حقـوق الإنسان في ميانمـار بـدلا مـن أن تتقـدم أخـذت تتقهقـر إلى مـا كانـت عليـه في الماضي.

السيد فوتـو – برنـاليس (بيرو) (تكلـم بالإسبانية): بـادئ ذي بـدء أود أن أشـكر الـسيد ابـراهيم غمبـاري علـى المعلومـات الـتي وافانـا بهـا فيمـا يتعلـق بزيارتـه الأخـيرة إلى ميانمـار والى بلـدان أخـرى في المنطقـة. ونحـن سـعداء جـدا بـأن نـسمع أن بعـض التقـدم قـد تحقـق في جـدول الأعمـال الذي وافقت عليه الأطـراف سعيا إلى مـصالحة وطنيـة حقـة، وكفالــة احتــرام حقــوق الإنــسان، والإعــداد للانتقــال إلى الديمقراطية.

ونرحـب أيـضا بالـدعوة الموجهـة إلى المقـرر الخـاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمـار، الـسيد سـرجيو بـنيرو، الـذي يـزور البلـد مـن ١١ إلى ١٥ مـن هـذا الـشهر. ولكننـا نأسـف للطلـب الـذي قدمتـه الحكومـة بـسحب منـسق الأمـم المتحدة المقيم في البلد.

منـذ آخـر أزمـة في تـشرين الأول/أكتـوبر ورغـم أن السلطات خفضت مـستوى وجودهـا العـسكري في الـشارع، وأعادت العمـل ببعض مـن الحريـات الأساسية، فإننـا مـا زلنـا نـسمع تقـارير عـن انتـهاكات لحقـوق الإنـسان وأعمـال قمـع ضــد المعارضــة الــسياسية والأقليــات الطائفيــة. ورغــم أن تكليــف الحكومــة للــوزير أونــغ كــي بتنــسيق الحــوار بــين الــسلطات والمعارضـة يعـد قـرارا مفيـدا، فـإن بقـاء زعمـاء المعارضة، مثل داو أونغ سـان سـو كـي، تحت الإقامة الجبرية أمر لا يطاق.

وتـشدد بـيرو علـى أن ممـا يتـسم بالإلحاحيـة أن تقـوم الحكومة بالإفراج عن السجناء السياسيين، بمـا في ذلـك الـذين ألقـي القـبض علـيهم أثنـاء المظـاهرات الأخـيرة، وأن تتخـذ الإجـراءات الـضرورية لفـتح حـوار وطـني صـادق. ونـرى أن

من الأهمية بمكان أن تتخذ حكومة ميانمار كل التدابير الضرورية لمعالجة المسائل الاقتصادية والإنسانية التي تشغل بال السكان.

إن زيادة أعداد المشردين واللاجئين يبدو أنها تفضي إلى حالة من انعدام الاستقرار الذي يمكن أن يهدد الاستقرار داخل البلد وداخل المنطقة. وفي ذلك السياق تود بيرو أن تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى اللجوء إلى التعاون والحوار الاشتمالي بصفته الطريقة الوحيدة لإطلاق العنان للتغيرات السياسية التي تفضي إلى المصالحة الوطنية وللتغيرات الاقتصادية المشجعة للاستقرار والتقدم في البلد. ومما يكتسي الأهمية في سياق تلك المهمة استمرار جيران ميانمار وبلدان جنوب آسيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجتمع الدولي في المشاركة والتعاون.

أخيرا، إن المساعي الحميدة للأمم المتحدة أصبحت الآن، حيث تلوح أمامنا على ما يبدو فرصة لبدء عملية للتغيير الايجابي في ميانمار – أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى. لذلك نساند السيد غمباري بحزم شديد. إن مهمته مهمة حساسة بصورة استثنائية، في ضوء تعقد الحالة في البلد. وسنظل نتطلع إلى الخطوات المستقبلية التي قد تتخذها حكومة ميانمار للبرهان على التزامها بالمصالحة الوطنية الصادقة.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): وفدي يشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة المكرسة للحالة في ميانمار. ونشكر أيضا السيد ابراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية النيّرة إلى أقصى حد التي وافانا بها.

في الإحاطة الإعلامية تلك أبلغنا أن مهمة المساعي الحميدة للأمين العام إلى ميانمار بدأت تؤتي أكلها. ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي تم إحرازه، خاصة برفع منع التجول، وانسحاب الوجود العسكري من الشوارع، والفرص السانحة لعمل المبعوث الخاص للأمين العام، الذي تيسر له عقد اجتماعات مثمرة مع شتى العناصر ذات الصلة بالأزمة في ميانمار، لا سيما مع رئيس الوزراء ومع السيدة أونغ سان سو كي، وإن كان التقدم المحرز حتى الآن غير كاف، لا سيما من جانب الحكومة.

أما بالنسبة إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد باولو سرجيو بنيرو، فإن تقريره يعطينا صورة أوضح عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ومع أن السيدة أونغ سان سو كي ما فتئت تعمل في ظل ظروف مقيدة جدا، فإنها تمكنت من الاجتماع بأعضاء حزبها وبممثلين عن السلطات، لا سيما وزير العمل، الذي تم تكليفه بالقيام بدور موظف الاتصال معها.

ووفدي يحدوه الأمل، رغم كل شيء، أن تتمتع السيدة أونغ سان سو كي بالحرية في القريب العاجل، إلى جانب كل السجناء السياسيين الآخرين. وقد أحطنا علما ببيانها الذي ينم عن التفاؤل حول آفاق المصالحة الوطنية، وبكونها مستعدة للتعاون مع الزمرة الحاكمة. ويرى وفدي أننا، في ضوء التقدم هذا – وإن كان محدودا – ينبغي لنا أن نواصل التشجيع على الشروع في عملية صبورة من الحوار بين الزمرة الحاكمة ومجتمع ميانمار في مجموعه إذا أريد للمصالحة الوطنية أن تتحقق استنادا إلى خارطة الطريق، كخطوة صوب الإرساء التدريجي لأسس الديمقراطية في البلد. وبهذه الروح، أيدنا واعتمدنا البيان الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/37)، الذي كان مشجعاً للغاية، فيما يتعلق بمهمة السيد غمباري.

وعلى أساس النتائج التي تحققت بالفعل والأمل الذي أثارته، وفي إطار من روح المصالحة والتوفيق، يوصي الكونغو بمواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، ويقوم بها السيد غمباري، الذي دعته سلطات ميانمار إلى العودة. ونحيي جهود البلدان التي تعمل على تيسير مهمة السيد غمباري. ونرحب أيضاً بدعم بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخاصة نجاحها في إقناع سلطات ميانمار بإحراز تقدم.

ومع ذلك، فإن وفدي يدرك أن الحالة ما زالت تبعث على القلق ولا بد من متابعتها بكل أناة. ونحيط علماً بطرد رئيس فريق الأمم المتحدة في ميانمار من ذلك البلد، وحالة حقوق الإنسان، وحالة السجناء السياسيين والحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية لشعب ميانمار. وبتلك الطريقة، وبروح الانفتاح والحوار، الذي يجب أن يكون شاملاً للجميع وقائماً على أساس جدول زمني دقيق، ستنعم ميانمار بالهدوء في نهاية المطاف.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): تود غانا أن تنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم الشكر إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري، على إحاطته الإعلامية التي أوضح فيها بعض التطورات الإيجابية العامة والهامة للغاية في ذلك البلد. وبالمثل، نود أن نشيد بالأمين العام على دعمه الفعال لعملية التحول الديمقراطي في ميانمار، وخاصة الحس القيادي الذي أبداه خلال الأزمة الراهنة.

كما أود أن أثني على رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى في المنطقة، للموقف المبدئي الذي اتخذته إزاء التطورات الأخيرة، والأهم من ذلك، للدعم البالغ الأهمية الذي قدمته للمستشار الخاص خلال مهمته في ميانمار.

وغانا ترحب بالتحركات الأخيرة من جانب سلطات ميانمار لتخفيف حدة التوتر في البلد. ونشعر بالارتياح للتعاون الذي قدمته للسيد غمباري في جهوده لسد الفجوة الفاصلة بين الحكومة والمعارضة. وهذا يؤكد حقيقة أن حكومة وشعب ميانمار هما سادة مصيرهما في نهاية لمطاف.

مع ذلك، نلاحظ من تقرير المستشار الخاص أنه ما زالت هناك شواغل جمة بشأن التقارير المتواترة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة أي ضمانات بشأن رفع القيود المفروضة على داو أونغ سو كي، وليس هناك ما يشير إلى بدء حوار أو حديد إطار زمني بشأن الخطوة التالية في خريطة الطريق. ولذا، نناشد حكومة ميانمار أن تشرع في السير على طريق الحوار المفيد مع مجموعات المعارضة. وسيعني ذلك تنفيذ الإجراءات المشار إليها آنفاً والإجراءات الأخرى المذكورة في تقرير المستشار الخاص. ويتعين على الحكومة أن تهيئ الظروف المؤاتية للمصالحة الوطنية وأن تواصل السير على الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق السلام والديمقراطية الحقة في ميانمار.

ولا بد لنا أن نشدد أيضاً على توحد هذا المجلس. إذ ن دعمه لمجلس حقوق الإنسان حاسم الأهمية، وندعو حكومة ميانمار إلى التعاون الكامل مع المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد بنهييرو، خلال زياراته للبلد حرصاً على رفاه شعب ميانمار.

وغانا تؤكد مرة أخرى دعمها الكامل للمستشار الخاص، الذي بدأت جهوده الحثيثة تتمخض عن نتائج ملموسة. ونأمل أن يُبذل كل جهد ممكن لإدامة الزخم الجديد من أجل السلام في ميانمار.

السيد القحطاني (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أرحب مجددا في نيويورك بالسيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، ونشكره على تقديم هذه الإحاطة الإعلامية الإيجابية التي تدعونا دائما للتفاؤل. كما أود أن أثني على الحكمة وبعد النظر اللتان يتحلى بهما في تعامله مع مسألة ميانمار.

إنه لمن المشجع أيضا أن المستشار الخاص تمكن من لقاء المسؤولين الحكوميين في ميانمار على أعلى المستويات، ومسؤولين في الأحزاب الميانمارية، وكذلك تمكن المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان، من زيارة ذلك البلد لأول مرة منذ أربعة أعوام، والسماح لزعيمة المعارضة بالاجتماع مع أعضاء حزبها.

وعلى الرغم من قتامة الصورة في ميانمار، إلا أن هذه التطورات الإيجابية تبعث على الأمل، ونتوقع البدء عاجلا في حوار هام وشامل، ولكن مقيد بفترة زمنية محددة للانتهاء من هذه الأزمة.

لقد عقد المجلس منذ أيام جلسة هامة رفيعة المستوى حول دور المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ولا شك في أن الأزمة في ميانمار تتيح لنا مثالا واقعيا يمكن فيه ترجمة بياناتنا إلى واقع وإلى أفعال. وعليه، فإنه لا غنى عن الدور الذي يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تقوم به في هذه المسألة.

إن نشاط المستشار الخاص للأمين العام هو على قدر كبير من الأهمية في تيسير الحوار مع ميانمار. وعلى جميع الأطراف في ذلك البلد، وخاصة الحكومة، أن تعمل معه بصورة بناءة والاستفادة من مساعيه. وعليهم أن يعملوا على تهيئة الظروف المؤاتية للحوار. ونحن نعيد التأكيد على دعمنا للمستشار الخاص ولجهوده لحل الأزمة في ميانمار، ودعم المساعي الحميدة للأمين العام في هذا الخصوص.

ونكرر من جديد أن الوضع في ميانمار يحتاج إلى وقت كاف ونهج متكامل وشامل من كافة الأطراف، ومنها مضاعفة حكومة ميانمار جهودها في وضع خريطة للطريق نحو عملية المصالحة الوطنية والإفراج عن المحتجزين لأسباب سياسية. ويجب على هذا المجلس وعلى الدول الأعضاء فيه عدم اتخاذ أية خطوات غير محسوبة تؤثر على المساعي الحميدة للسيد غمباري أو جهود المنظمات الإقليمية الأخرى والأجهزة المتخصصة في هذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لإندونيسيا.

اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للسيد غمباري على إحاطته الإعلامية. إننا نشيد بجهوده لإشراك قيادة ميانمار في معالجة التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي يواجهها البلد.

إن قرارات حكومة ميانمار بالسماح بزيارة السيد غمباري في أوائل الشهر الحالي، ودعوته إلى العودة في غضون أسابيع قليلة هي أمور مشجعة. وندرك كذلك أهمية قرار الحكومة بالسماح بزيارة المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد بنهييرو.

ونرحب بتعيين الوزير أونغ كيي كوزير اتصال، وباتصالاته السابقة مع داو أونغ سان سو كي وقرار حكومة ميانمار بالسماح لداو أونغ سو كي بالالتقاء بأعضاء رئيسيين في الرابطة الوطنية لحزب الديمقراطية. ونشجع الحكومة على رفع المزيد من القيود المفروضة على داو أونغ سو كي في إطار الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للحوار والمصالحة.

ونرحب بنفس الدرجة باستعداد داو أونغ سان سو كي للتعاون مع حكومة ميانمار لجعل عملية الحوار هذه عملية ناجحة، كما أكدت على ذلك في بيانها المكتوب،

الذي قام بإيصاله السيد غمباري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وكل تلك التطورات تمثل حسن النوايا من جانب الطرفين، وهو أمر لا غنى عنه لإجراء حوار جوهري مجدٍ. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تستغل هذا الزخم أفضل استغلال للمضي قدما في العملية لتعزيز المصالحة الوطنية بطريقة شاملة.

وتقدر إندونيسيا الاعتراف بالدور الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم المساعي الحميدة للأمين العام. وفي هذا الصدد، نود أن نذكِّر بالبيان الذي صدر عن وزراء الرابطة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والذي حث فيه الوزراء، من بين جملة أمور، سلطات ميانمار على استئناف المصالحة الوطنية مع جميع الأطراف والعمل على التحول السلمي إلى الديمقراطية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي. وسوف يشهد مؤتمر قمة الرابطة القادم في سنغافورة هذا الشهر توقيع ميثاق الرابطة الذي يجسد رؤية جماعة الرابطة الذين تجمعهم القيم المشتركة التي تشمل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعتقد أن كل عضو رابطة أمم جنوب شرق آسيا يتحمل مسؤولية احترام القيم المشتركة بين المجموعة.

وفي المضي قدما، من الضروري لمجلس الأمن أن يواصل الكلام بصوت واحد لمواصلة دعم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، بما في ذلك البعثة التي قام بها السيد غمباري.

وبالنسبة لميانمار نفسها، نحث الحكومة مرة أخرى على اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة من أجل إجراء حوار حقيقي وشامل. ومن شأن هذا أن يكون أداة رئيسية لتحقيق المصالحة الوطنية، التي تشكل الأساس لمضي ميانمار قدما في انتقالها السلمي نحو الديمقراطية.

ومن جانبنا، إن إندونيسيا ملتزمة بقوة باستمرار التشجيع، بصورة فردية أو من خلال الرابطة، على معالجة التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف النبيل. ونحث الحكومة على مواصلة التعاون التام مع الممثل الخاص غمباري ومع آليات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد دعمنا الحازم للمساعي الحميدة للأمين العام التي تشدد على المشاركة الشاملة للأمم المتحدة مع ميانمار.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لأتكلم أمام مجلس الأمن. وأنا مسرور بصورة خاصة أن أرى إندونيسيا، العضو الزميل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تترأس هذا الاجتماع. وأفهم أن زميلي، الممثل الدائم لسنغافورة، سيتكلم بعدي بصفته ممثل بلده. وأفهم كذلك أن الممثل الدائم لليابان، بلد آخر من منطقتنا، سوف يدلي ببيان.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص غمباري على إحاطته الإعلامية. إن خبرته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية البارعة قد خدمته جيدا في القيام بدور المساعي الحميدة للأمين العام الذي خولته إياه الجمعية العامة. ومن الجدير بالذكر، أنه خلال زيارته، قد أتيحت له الفرصة للاجتماع برئيس الوزراء، الجنرال ثيان سين، وبعدد من الوزراء المختصين. والتقى كذلك داو سان سو كي وممثلين عن الإثنيات الوطنية وكبار الرهبان البوذيين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأهنئه بالنتيجة المثمرة لبعثته. فإنجازاته تستحق الثناء نظرا

للضغط غير المبرر من جانب بعض الدوائر للإسراع بصورة زائدة في زيارته لميانمار. ولقد خلق ذلك مناخا غير مناسب له للقيام بولاية مساعيه الحميدة. لكنه استطاع أن يتغلب على التحديات.

اسمحوا لي، سيدي، أن أسلط الضوء على التطورات الملحوظة في ميانمار منذ زيارات السفير غمباري الأخيرة، رغم أنه قد تحدث عن معظمها. فقد تمت استعادة السلام والاستقرار في ميانمار، وعادت الحياة إلى طبيعتها في جميع أنحاء البلاد. ورفع حظر التجوال بالكامل، ولا يوجد هناك المزيد من الاعتقالات فيما يتعلق بالمظاهرات. وأطلق سراح معظم الذين تم اعتقالهم بسبب الاضطرابات التي وقعت في أيلول/سبتمبر. ومنذ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يبق رهن الاعتقال سوى ٩١ من أصل ٢ ٨٣٦ معتقلا. وقد ثبت أنهم اشتركوا في أنشطة غير قانونية، بما في ذلك التآمر لارتكاب أعمال إرهابية. وتجري محاكمتهم الآن وفق القانون. وقد أطلع السفير غمباري مجلس الأمن على هذا أيضا.

لقد شكلت لجنة من ٥٤ عضوا لصياغة مشروع دستور جديد. وعين وزير في ٨ تشرين الأول/أكتوبر للتنسيق مع داو أونغ سان سو كي. ورحبت داو أونغ سان سو كي بهذا التعيين في البيان الذي صدر عن السفير غمباري بالنيابة عنها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في سنغافورة. وأكدت كذلك على أن أول اجتماع بينها وبين الوزير في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر كان مثمرا. وقالت إنها، من أجل مصلحة البلاد، مستعدة للتعاون مع الحكومة كي تجعل عملية الحوار ناجحة.

والتقت داو أونغ سان سو كي مع كبار الأعضاء في حزبها في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي أعقاب الاجتماع، أصدر المتحدث باسم الرابطة الوطنية للديمقراطية بيانا يقول إن داو أونغ سان سو كي تعتقد أن الحكومة ”جادة ومستعدة حقا للعمل من أجل المصالحة الوطنية“. وأكد بيان صحفي صدر عن الأمم المتحدة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ التالي:

> ”لقد أكد رئيس الوزراء من جديد دعم حكومته التام لجهود السيد غمباري بالنيابة عن الأمين العام، ودعاه إلى العودة إلى ميانمار لمواصلة عملية المساعي الحميدة“.

وينسجم هذا مع موقف ميانمار الثابت بالتعاون مع الأمم المتحدة، ويعتبر حجر الزاوية في سياسة ميانمار الخارجية.

فنحن لا نتعاون مع الأمين العام والسفير غمباري فيما يتعلق بالمساعي الحميدة التي خولته إياها الجمعية العامة فحسب، بل أيضا مع المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في ميانمار، البروفيسور باولو سيرجيو فينهيرو، الموجود حاليا في البلاد. ويتلقى التعاون التام من حكومتي.

إنه من المخيب للآمال، على الرغم من التطورات الإيجابية، أن يواصل البعض التشكيك فيما يتعلق بالتزام القيادة وبالسرعة التي تتم بها العملية. ولا بد من ملاحظة أن التحديات التي تواجه ميانمار معقدة وحساسة. إننا نعزز الوحدة الوطنية، وفي الوقت نفسه، نقوم بعملية مصالحة وطنية، ونقوم كذلك بإرساء حجر الأساس لديمقراطية دائمة.

لقد ذكر السفير غمباري نفسه، أكثر من مرة، أن دور المساعي الحميدة للأمين العام عملية وليس حدثا. ويجب الاعتراف كذلك، كما أكد السفير غمباري في بيانه بعد ظهر هذا اليوم، أن هناك تقدما كبيرا في ميانمار. فلقد بدأت الاجتماعات بين وزير العلاقات وداو أونغ سان سو كي بداية جيدة، وداو أونغ سان سو كي نفسها متفائلة إزاء العملية. واليوم، تستطيع الأمة أن تتطلع إلى الأمام بتوقعات عالية بميلاد حقبة جديدة. وقد أعرب طرفا عملية المصالحة

الوطنية عن ارتياحهما للحوار الجاري. هذا هو وقت التشجيع وليس وقت الضغوط الخارجية التي لا مبرر لها. وينبغي أن يسمح لدور المساعي الحميدة الذي خولته الجمعية العامة بالقيام بدوره الحافز في تسهيل عملية المصالحة الوطنية. وينبغي للمجلس أن يقدم التشجيع وأن يمتنع عن القيام بأي عمل في هذه المرحلة الحرجة.

أما أعضاء المجلس، الذين يرون الأمور كما هي ويقولون إنهم يرحبون بهذه التطورات الإيجابية، فنحن نقدر لهم هذا ونشكرهم عليه.

هناك حالات في العالم تهدد السلم والأمن الدوليين وتستحق الاهتمام الكامل من المجلس. والحالة في ميانمار ليست بينها. إن ميانمار لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين أو الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد منون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير غمباري على إحاطته الإعلامية.

إن سنغافورة هي الرئيس الحالة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. غير أننا ندلي بهذا البيان بصفتنا الوطنية.

في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في ميانمار، أشار وفد بلدي إلى أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، كما يجسدها السيد غمباري، جهود فريدة ولا يمكن استبدالها. وما زال هذا الوصف صحيحا. ويواصل السيد غمباري الاضطلاع بدور هام للغاية، وهذا ما تراه كل من حكومة ميانمار وداو أونغ سان سو كي. وكلا الطرفين يتمنى الاستمرار في عمله. وحتى اليوم، لم يقم أحد بأفضل مما قام به السيد غمباري.

إن الحالة في ميانمار معقدة غاية التعقيد، وتقرير السيد غمباري لا يؤكد سوى على ذلك. هناك إشارات مختلطة. فمن ناحية، لا تزال ترد أنباء عن اعتقالات تعسفية في ميانمار، ونحن لا نزال قلقين جدا إزاءها. وإننا ندعو إلى إطلاق سراح المعتقلين خلال الاحتجاجات الأخيرة، فضلا عن السجناء السياسيين الذين اعتقلوا سابقا.

ونشعر بخيبة أمل إزاء قرار حكومة ميانمار بإنهاء عمل المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشارلز بتري. فالسيد بتري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ما فتئوا يحاولوا المساعدة على تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في ميانمار. وذلك العمل الذي أقدمت عليه حكومة ميانمار يرسل إشارة مغلوطة حيال التزامها ورغبتها بالعمل مع الأمم المتحدة لتسوية هذه المسائل الهامة جدا.

ولكن ثمة دلالات إيجابية أيضا مصدرها ميانمار ينبغي لنا ألا نغفلها. وإنها لدلالة إيجابية أنه سمح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد باولو سيرغيو بينهيرو، بزيارة ميانمار بعد انقطاع دام أربع سنوات. وجرى تعيين وزير العمل أونغ كي ممثل اتصال بين داو أونغ سان سو كي وحكومة ميانمار. وتلك خطوة إيجابية أخرى نأمل أن تهيئ لإجراء مناقشات جادة وحوار حقيقي.

وإذ نشعر بخيبة أمل إزاء أن السيد غمباري لم يلتق رئيس دولة ميانمار، الجنرال الأقدم ثان شوي، خلال زيارته الأخيرة لميانمار، إلا أننا نشعر بالتشجيع لأن بوسع السيد غمباري الاتصال ببقية أعضاء القيادة في ميانمار، بمن فيهم رئيس الوزراء ثين سين والفريق المعتمد التابع لمجلس الدولة للسلام والتنمية في ميانمار. والتقى السيد غمباري كذلك داو أونغ سان سو كي، فضلا عن أصحاب مصلحة آخرين، بمن فيهم أعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية، وحزب الوحدة

الوطنية ومجموعات أهلية. ونحن نرحب بما تم جزئيا من رفع للقيود السياسية عن داو أونغ سان سو كي، الأمر الذي سمح بلقاء مسؤولين زملاء لها في الرابطة الوطنية الديمقراطية بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأبرز تطور كان البيان الصادر عن داو أونغ سو كي، الذي سلمه السيد غمباري للمجتمع الدولي نيابة عنها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. تلك كانت المرة الأولى منذ فترة طويلة جدا سمع فيها العالم الخارجي آراء داو أونغ سان سو كي. ولقد شدد البيان على التزامها بإجراء مناقشات مع النظام بغية تحقيق المصالحة الوطنية. ولقد رحبت بتعيين ممثل اتصال، الوزير أونغ كي، ووصفت اجتماعهما الأول بأنه بناء، وهي تتطلع إلى إجراء مناقشات أخرى. وأعربت عن توقعاتها بإجراء حوار مفيد ضمن إطار زمني محدد مع قيادة مجلس السلام والتنمية. وقالت إنها على استعداد للتعاون مع الحكومة بغية نجاح عملية الحوار. والأهم من ذلك أنها رحبت بالمساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وكان من الأفضل جدا، بطبيعة الحال، لو أطلق سراح داو أونغ سان سو كي وسمح لها بالإدلاء بملاحظاتها شخصيا. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن تطلق حكومة ميانمار سراح داو أونغ سان سوكي فورا وبدون شروط كي يتسنى لها أن تشارك مشاركة كاملة في عملية الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

ومع ذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن داو أونغ سان سو كي أعربت في بيانها عن دعمها الواضح للعملية الحالية ودور المساعي الحميدة الذي تضطلع به الأمم المتحدة. لذلك نشعر بالتشجيع إزاء أن حكومة ميانمار دعت السيد غمباري إلى القيام بزيارة أخرى. ونحن نحث حكومة ميانمار على مواصلة العمل مع السيد غمباري على أعلى مستوى وعلى منحه إمكانية الاتصال بجميع الأطراف في ميانمار. وسوف تقتضي المصالحة الوطنية الالتزام والحوار على أعلى مستوى.

وتحتاج حكومة ميانمار أيضا إجراء حوار سياسي مفيد يسفر عن نتائج في فترة زمنية محددة مع داو أونغ سان سو كي. وينبغي لهذه العملية أن تكون شاملة بجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مختلف المجموعات العرقية. ومما يثلج صدورنا البيان الصادر عن الناطق باسم الرابطة الوطنية للديمقراطية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ومفاده أن داو أونغ سان سو كي تعتقد أن السلطات الحاكمة لديها العزم على تحقيق المصالحة الوطنية، وأنها تعتزم العمل مع الوزير أونغ كي.

وينبغي للمجتمع الدولي احترام آراء داو أونغ سان سو كي، وعلينا عمل كل ما في وسعنا لدعم السيد غمباري في مهمته. وينبغي ألا نجعل المهمة الصعبة أصلا أكثر صعوبة باتخاذ خطوات متعجلة. فالتقدم الذي أحرزه السيد غمباري حتى الآن ليس بسيطا. ويجب أن ندرك أن الحوار السياسي الصادق الذي يؤدي إلى المصالحة الوطنية عملية طويلة الأجل. وليست هناك حلول سريعة. ويجب ألا نزيد العملية تعقيدا بفرض حدود زمنية غير معقولة أو توقعات غير واقعية. وما يمكن أن نفعله هو أن ندعم السيد غمباري وأن نشجع كل الأطراف المعنية على الدخول في حوار مفيد. ولن نفعل سوى إلحاق ضرر كبير بشعب ميانمار وبأنفسنا إذا ما يئسنا قبل الأوان من بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة. إن السيد غمباري سيظل محط أفضل آمالنا في إحراز تقدم. ويجب أن يُمنح ما يلزم من الدعم والسلطة والامتياز.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاءها الإقليميين يدعمون تماما جهود السيد غمباري. وقد التقى وزير خارجية سنغافورة، جورج يو، مؤخرا برصفائه في

الصين واليابان والهند لمشاورات غير رسمية بشأن الطريقة التي يمكن أن تدعم بها المنطقة عملية المصالحة الوطنية في ميانمار. ودعا رئيس وزراء سنغافورة، لي هسين لونغ، السيد غمباري ليقدم إحاطة إعلامية إلى زعماء قمة شرق آسيا في سنغافورة الأسبوع المقبل، في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر. وستكون تلك فرصة هامة للسيد غمباري ليطلع زعماء القمة من الصين والهند واليابان وجمهورية كوريا وأستراليا ونيوزيلندا على أحدث التطورات. وهذا ليس من شأنه إلا أن يعزز بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. ونحن نتطلع إلى الترحيب بالسيد غمباري في سنغافورة الأسبوع المقبل وإلى مشاركته في مناقشات رابطة دول شرق آسيا بشأن ميانمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية):أشكر المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، السيد إبراهيم غمباري، على إحاطته الإعلامية عن زيارته الأخيرة إلى ميانمار. وترحب اليابان بالنتيجة الإيجابية لزيارة غمباري إلى ميانمار هذه المرة.

إن البيان الصادر عن داو أونغ سان سو كي، الذي تلاه بالنيابة عنها السيد غمباري، دليل واضح على رغبتها في الدخول في حوار مفيد وذي زمن محدد مع قيادة مجلس الدولة للسلام والتنمية. ومن ناحية أخرى، إن قرار حكومة ميانمار السماح لداو أونغ سان سو كي بالاجتماع بقادة حزبها، الرابطة الوطنية للديمقراطية، وعقد الاجتماع الثاني بين داو أونغ سان سوو كيي والوزير أونغ كيي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر كانا خطوتين إيجابيتين من حكومة ميانمار.

إننا مدينون كثيرا بتلك التطورات الإيجابية لجهود السيد غمباري ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة دعمنا للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ومستشاره الخاص.

وينبغي الإشارة إلى أن السيد غمباري لم يستطع مقابلة بعض الأشخاص الذين كان يود أن يقابلهم. ولذلك ندعو حكومة ميانمار بشدة إلى مواصلة التعاون التام مع الأمم المتحدة وبعثتها والعمل مع المستشار الخاص غمباري.

وكما شدد على ذلك المستشار الخاص بنفسه، إن مساعي الأمين العام الحميدة عملية وليست حدثا. وبعثة واحدة في حد ذاتها لا يمكن أن تحل كل شيء. ولذلك نرى أن من المهم تماما أن يواصل المجتمع الدولي العمل في اتساق وأن يدعم هذه الجهود. ويحدونا أمل قوي في أن تغتنم حكومة ميانمار الفرصة لإجراء حوار صادق يشمل جميع الأطراف ذات الصلة، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

واليابان مستعدة للعمل بطريقة بناءة، وفي تعاون وثيق مع الأمين العام ومستشاره الخاص، وكذلك مع البلدان الأخرى المهتمة، ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان المنطقة، بغية تحسين الوضع في ميانمار والمساعدة على حل المسائل عن طريق الحوار بين ووسط الأطراف المعنية في ميانمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.